آمنة بوعياش رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان

قدرنا المناصفة ولن نكون في حرب من أجل المساواة

في هذا الحوار، ترصد آمنة بوعياش رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان النقائص المسجلة حول ولوج المرأة لعدد من الحقوق، وما يلزم من أجل فعلية القضاء على الهشاشة، ومنح فرص متساوية للمرأة مع الرجل لتحقيق التقدم.

9821

■ حاورها: محمد كريم بوخصاص

Karim88960@hotmail.com

بمناسبة اليوم العالمي للمرأة، يتجدد السؤال حول ما حققته المرأة المغربية من مكتسبات، إضافة إلى النقائص المسجلة، ماذا يمكنك أن تقولي بهذه المناسبة؟

■ الثامن من مارس، بالنسبة لنا بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، تاريخ للاحتفاء بمسارات استثنائية لنساء نجحن في تولي مصيرهن ومستقبلهن، مع كل ما يعنيه ذلك من تجاوز لحواجز مجتمعية متعددة وعديدة، خاصة العنف القائم على النوع، بكل أشكاله.

لنا القناعة بأن العنف ضد النساء، بالإضافة إلى كونه انتهاك صارخ لحقوق الإنسان، سبب رئيسي لإهدار وانتهاك حقوق متعددة للضحايا والناجيات من العنف، منها على سبيل الذكر لا الحصر، الحق في التعليم، الحق في الصحة، الحق في الشغل... دون الحديث عن الآثار النفسية التي يخلفها وآثاره على الحياة الاجتماعية ككل.

لذلك نسجل باعتزاز، في كل مناسبة للاحتفاء بالمرأة، المسارات الاستثنائية لنساء تمكن من تجاوز هذا العنف وتجاوز العقليات التي تحول أحيانا دون أن تتولى نساء مسؤوليات، هن بكل موضوعية، الأحق والأكفأ والأجدر بها.

إذن هي مناسبة للاحتفاء بهذه المسارات والقيمة المضافة للمرأة في تدبير الشأن العام.. مسارات تؤكد أن فرص التفوق والنجاح قائمة دائما.

ما هي الملاحظات التي يسجلها المجلس الوطني لحقوق الإنسان بشأن وضعية المرأة، وضمان حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها؟

■ لا شك أن التمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وإبراز أدوار المرأة، بعيدا عن كل الصور النمطية، أمور ذات راهنية ولا غنى عنها من أجل فعلية القضاء على الهشاشة ومنح فرص متساوية لتحقيق تقدم مجتمعي يشارك فيه الجميع.

غير أن هذا الطموح لن يتأتى في ظل واقع تكشفه الأرقام. فنحن نتحدث عن 7.6 مليون امرأة مغربية تتعرض لشكل من أشكال العنف (57 في المائة من نساء وفتيات المغرب). نتحدث عن أكثر من خمس ملايين امرأة مغربية تتعرض لأشكال العنف في الفضاء العائلي (46 في المائة)، بما فيه الاعتداء الجنسي والاغتصاب الزوجي. نتحدث عن أزيد من 22 في المائة من الطالبات بالفضاءات التربوية والتعليمية، بما فيها الجامعي، يتعرضن لعنف نفسي أو جسدي أو جنسي.

فلنتخيل معي القارئ حجم الهدر الذي نخسره يوميا والتكلفة الباهضة لواحد من الانتهاكات الأكثر شيوعا، رغم أنه لا يحظى باعتراف مجتمعي.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ليست فقط مؤشرات إحصائية. إنها بالأساس قرارات وسياسات مندمجة تمكننا من قياس مدى التمتع بالحقوق. عندما أعلنت في بداية ولايتي

على رأس المجلس الوطني لحقوق الإنسان على إعمال مفهوم فعلية الحقوق، كنت مقتنعة أن الجوانب غير القانونية لها أهمية أساسية، من حيث ضمان حقوق الإنسان.

ماذا يلزم لحماية المرأة المغربية تشريعيا وأيضا على مستوى الولوج للحقوق؟

■ الإشكال الأساسي هو العنف الممارس ضد النساء والفتيات. مناهضته ستفتح لنا مسارات جديدة من حيث حقوق النساء. وكما قلت أعلاه، العنف يهدر حقوقا أساسية. لذلك بمثل كسر جدار الصمت والتشجيع على التبليغ وتوفير كافة الضمانات التشريعية والمسطرية من أجل فعلية مناهضة الإفلات من العقاب وإنصاف الضحايا والناجيات من العنف أولوية في الانشغالات ذات الصلة بحماية المرأة والفتاة.

غير أن العنف، بطبيعة الحال، ليس هو الإشكال الواحد والوحيد. فالتمكين والقضاء على الهشاشة بكل أشكالها، بما فيها تزويج القاصرات، والدعم الكامل والفعلي لمشاركة النساء وتحقيق المساواة... كلها أولويات أساسية، لا يغني بعضها عن البعض الآخر.

لابد في هذا السياق أيضا من إثارة موضوع التمثيلية النسائية في الانتخابات. تصوروا معي أنه لو لم تكن الدولة المغربية قد وضعت قوانين تلزم الأحزاب بترشيح النساء، ربما كنا سنكون أمام غياب شبه مطلق للنساء في هيئاتنا التمثيلية! تجدر الإشارة في هذا السياق، إلى أن القانون يعمل على تغيير القرارات لكنه لا يؤثر بشكل فوري وآني في تغيير العقليات والممارسات.

قدرنا في المجتمع المغربي أن نكون جميعا متساويين؛ متساويين في الفرص، في النجاح، في التألق، في الحياة الكريمة. فالمساواة ليست حربا بين المرأة والرجل. المساواة قيمة ومنهج لنعيش بشكل آخر. التمييز ليس أمرا حتميا، والمناصفة، ليست منافسة ولا تنافسا لإلغاء الآخر. بل هي أدوات وآليات لنكون معا نتقدم جنبا لجنب.